ضبط ۱۵۱۲
۳۷۰۳۳

ا ر٢١٤

ع ٠ أ عقد اللآلى فى بيان علمه تعالى بغير المتناهى، تأليف الآقكرمانى ، محمد ابن مصطفى - ١١٧٤هـ ٠ كتب فى القرن الثالث عشر الهجرى تقديرا ٠

٢٣٠١

١٠ ق ٢١ س ٢٣ر٥×١٦ سم
نسخة جيدة ،خطها نسخ جيد
معجم المؤلفين ١٢: ٢٧ الازهرية ٣: ٢٧٥

١ - الالهيات ، أصول الدين أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ٠

١٥

عقد اللآلي في علم تعبير المتناهي

علكة العصران
١٢٠٦ هـ ١٢٠٥ هـ تخمين

مكتبة ... - قسم المخطوطات
اسم الكتاب
اسم المؤلف
تاريخ
ملاحظات
٢٣٠١
عقد اللآلي
محمد بن مصطفى حميد الله العثماني ١١٧٤ هـ
المتوفى ١٢١٠ هـ
٢١٦٥×٢٤
٢١٤
ورقة
ضد

هذه عقد اللآلي في علمه تعالى بغير المتناهي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي توحد بوجوب الوجود والبقاء وتفرد باحاطة علمه بما لا يتناهى والصلاة والسلام على رسوله الذي بعثه الى كافة البرايا وعلى اله واصحابه البررة الاتقيا وبعد فيقول الفقير محمد الاقكرمي اوصله الله الى قصوى الامانى لما كان الاشكال المشهور يكاد ان يسمى اصم بل معضلا اذ ما قيل في الجواب عنه بعضه مجروح ومرجوح وبعضه مقدوح ومطروح وقد ورد الي اشارة من طاعته عنم وخلافه غرم ان اكتب رسالة حاوية على ما قيل فيه من الجرح والتعديل وخالية عن الحشو والتطويل اردت اذا ذكر صورة الاشكال اولا ثم ما ذكر في الجواب عنه ثانيا ثم ما يرد على كل من الاجوبة ثالثا ثم ما اختير من بين الاجوبة رابعا ثم جريان برهان التطبيق في الامور المتعاقبة الغير المتناهية وما يتعلق به من الابحاث خامسا وسميته عقد اللآلي في بيان علمه تعالى بغير المتناهي فلا بد هيهنا من خمسة فصول

الفصل الاول في ذكر الاشكال المشهور وهو ما ذكره بعض الفضلا ان عدد انفاس اهل الجنة وعدد اكل اهل الجنة لا يخلو اما ان يكون معلوما لله تعالى او لا يكون

هو الشهير بخواجه زاده منه

فعلى

فعلى الاول يلزم ان يكون متناهيا واللازم باطل لانه مخالف لخلود اهل الجنة بل ينافي قوله تعالى اكلها دايم وعلى الثاني يلزم اثبات الجهل لله تعالى عن ذلك علوا كبيرا حيث قال تعالى والله بكل شيئ عليم

الفصل الثاني في الاجوبة المذكورة عن هذا الاشكال فلنقدم ما كان باختيار الشق الاول من الجواب لكونه مستحسنا عند اولي الالباب فمنها ما اجاب به في المواقف وقال انه الحق وهو ان يقال انا لا نسلم ان المعقول المتميز يجب ان يكون له حد وطرف وانما يكون كذلك لو كان تعقل تعالي بتميزه عن غيره بالحد والنهاية وانه ممنوع لان وجوه التميز لا تنحصر في الحد ومنها ما اجاب به كثير من الاشاعرة في شرح المقاصد ان علمه تعالى غير متناه بمعنى انه لا ينتهي الى حد لا يتصور فوقه حد ويحيط بما لا يتناهى كمراتب الاعداد ونعيم الجنان

هو كثير من الاشاعرة وكذا مشايخ المعتزلة كذا في المواقف فكر جم منه

ومنها ما اجاب به كثير من الاشاعرة انه تعالى عالم بجميع الحوادث الجزئية وازمنتها الواقعة هي فيها لا من حيث ان بعضها واقع في الآن وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل فان العلم بها من هذه الحيثية يتغير بل يعلمها علما متعاليا عن الدخول تحت الازمنة ثابتا ابد الدهر فالموجودات من الازل الى الابد معلومة له كل في وقته وليس في علمه كان

وكائن ويكون بل هي حاضرة عنده في اوقاتها فهو
عالم بخصوصيات الجزئيات واحكامها ومثل هذا
العلم يكون ثابتا مستمرا لا يتغير اصلا كالعلم بالكليات
ويؤيده ما في شرح المقاصد ان العلم صفة تنجلي
بها المعلومات بمنزلة المرآة الصافية ينكشف لها
الصور فلا تتغير بتغير المعلوم كما لا تتغير المرآة
بتغير الصور انتهى ومنها ما اجاب به الجلال
الدواني في شرح العقائد العضدية ان علمه تعالى
بالامور الغير المتناهية يجوز ان يكون واحدا بسيطا
كما ذهب اليه المحققون فلا تعدد في المعلومات
بحسب علمه تعالى فلا يتصور جريان برهان
التطبيق فيها وهذا ذهب الفلاسفة الى ان علمه
بما لا يتناهى علم اجمالي ومنها ما اجاب به شارح
الاشارات وهو المحقق الطوسي من انه تعالى يحضر
عنده العقل المرتسم فيه صور الاشياء موجودة او
معدومة كلية كانت او جزئية فلا يعزب عن علمه
مثقال ذرة انتهى هذه الاجوبة الخمسة انما
هي باختيار الشق الاول الواقع في الترديد الواقع
في الاشكال المشهور كما نبهنا عليه سابقا ثم
ذكر الاجوبة التي بعضها كان باختيار الشق
الثاني وبعضها المحتمل بينه وبين الاول نقال ومنها

ما ذكره

ما ذكره القاضي عضد الدين حاكيا عن الفلاسفة
انه تعالى لا يعلم غير المتناهي لان المعلوم متميز عن
غيره وغير المتناهي غير متميز عن غيره والا لكان
له حد وطرف فحينئذ لا يكون غير متناه انتهى
حاصله انه قياس من الشكل الثاني ينتج
ان المعلوم لا يكون غير المتناهي وتنعكس هذه
السالبة كنفسها الى قولنا غير المتناهي لا يكون
معلوما وايده في الطوالع بقوله ولانه يستلزم
علوما لا نهاية لها ثم اجاب عن تاييده بقوله
ان المعلوم كل واحد منها والعلم القايم بذاته تعالى
صفة واحدة والا نهاية في التعلق والمتعلق ومنها
ما في المواقف انا لغير المتناهي معلوم من حيث
انه غير متناه يعني ان المجموع من حيث هو المجموع
متميز عن غيره بوصف اللاتناهي وان كانت آحاده
غير متميزة ومنها ما في المواقف ايضا ان المعلوم
كل واحد واحد من غير المتناهي وانه متميز عن غيره
من تلك الاحاد ومن غيرها ولا يضر عدم تميز الكل
من حيث هو الكل ثم قال صاحب المواقف وهذا
الجواب عكس ما قبله واعرض عنه الى الجواب الذي
صدره بقوله وهو الحق وهو اول الاجوبة على ما ذكرنا
ومنها ما اجاب به بعضهم ان الجهل البسيط

والجهل البسيط يقابل العلم لا الجهل
المركب فانه اعتقاد جازم ثابت غير مطابق
فيكون اقساما من مطلق الادراك

عدم العلم عن من شانه ان يكون عالما من شانه ان يكون
معلوما فالممتنع لذاته كشريك الباري واجتماع النقيضين
وارتفاعهما مثلا ليس بوجوده وتحققه
متعلقا للتصور الشاذ فلا يرد الاشكال لانا
نختار الشق الثاني ولا نسلم لزوم الجهل اذ المراد
بقوله والله بكل شيء عليم مطلق العلم لا العلم بمعنى
الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعدد الانفاس
والاكل ونحو ذلك من المستحيلات متعلق للتصور
لا للتصديق **ومنها** ما اجاب به بعض المتكلمين
المنكرين للوجود الذهني ان علمه تعالى بالحوادث
الغير المتناهية انما يتحقق وقت وجودها واذ صفة
العلم قديم والتعلق حادث لان التعلق بين العالم
والمعدوم الصرف محال **ومنها** ما استفيد من كلام
ابي هاشم من ان المستحيل لا يحصل له صورة في العقل
فلا يمكن ان يتصور شيء هو اجتماع النقيضين مثلا
فتصوره على سبيل التشبيه باذ يعقل مثلا بين
السواد والحلاوة امر هو الاجتماع ثم يقال هذا
الامر لا يمكن حصوله بين السواد والبياض فهنا علم
وليس له معلوم تعلق به ذلك العلم من حيث ماهيته
وخصوصه فاستفيد من هذا الكلام ان علم تعالى
بعدد الانفاس وعدد الاكل والنعيم ثابت لكن

للتصديق وان كان متعلقا م
ولا نسلم

ليس

ليس له معلوم من حيث خصوصه باذ يقال ان في الامور
المرتبة المتناهية امرا هو حصولها تفصيلا لا يمكن
ذلك في الامور الغير المتناهية فوجد العلم على طريق
التشبيه لكن ليس لذلك العلم معلوم **ثم** هذه
الاجوبة الستة ليست ظاهرة في اختيار الشق
الاول بخلاف الاجوبة الخمسة السابقة وسنبين
في ذكر الايراد عليها ان كلا من الستة باي وجه
اجيب به ان شاء الله تعالى **الفصل الثالث**
في بيان الايراد على الاجوبة المذكورة وبيان ما يرد
على الايراد ودفعه **اما** على الجواب الاول وهو الجواب
المصدر بانه الحق فباذ يقال ان ما ذكره وان كان في مقام
المنع لكن سنده ركيك لان الكلام في الحوادث الجزئية
الغير المتناهية وتمييزها عن غيرها لا يكون الا
بالاحاطة وهي لا تكون الا بالنهاية وهي خلاف المفروض
فيكون باطلا وفيه ان علمه تعالى لا يقاس على علم
الممكنات وهو قياس الغايب على الشاهد وهو من الادلة
الفاسدة مع انه كلام على السند واذ كان باطلا
وهو لا يفيد الا اذا كان السند مساويا للمنع وهو
ممنوع وما قيل انه يدعي مساواته فيفيد فلا يفيد
واما على الجواب الثاني وهو جواب شارح
المقاصد فباذ يقال ان العلم اضافة او صفة ذات

اضافة فما لم يتعلق بشيء لم يصر ذلك الشيء معلوما
واذا كان في كل حد يتصور فوقه حد يلزم ان يكون
الفوق مجهولا في كل حد وايضا يلزم ان يكون له تعالى كمال
متوقع والمذهب ان جميع الكمالات حاصل له بالفعل
وايضا يشبه ان يكون هذا الجواب مبنيا على ان
علمه تعالى لا يتعلق بالمعدوم حتى يوجد وهو خلاف
المعتمد واما على الجواب الثالث وهو جواب كثير
من الاشاعرة فيان يقال انه مبني على ما قال الشيخ
في الاشارات ان علمه تعالى بالجزئيات يجب ان يكون
على الوجه المقدس وحمل العلامة الطوسي الوجه المقدس
في كلامه على الوجه الكلي فاعترض عليه بان الحكم بان العلم
بالعلة يوجب العلم بالمعلول اذا لم يكن كليا لم يكن علم
محيطا بالكل واذا كان كليا وكان الجزئي المتغير من معلولاته
اوجب ذلك ان يكون عالما به فالقول بانه تعالى لا يعلم
الجزئيات المتغيرة لامتناع كونه موضوعا للتغير
تخصيص لذلك الحكم الكلي بامر اخر يعارضه في بعض
الصور وهذا دأب الفقهاء في تخصيص الاحكام باحكام
يعارضها في الظاهر ولا يجوز ذلك في المباحث المعقولة
لامتناع تعارض الاحكام فيها وردّه صاحب المحاكمات
بان اعتراضه مبني على ما فهمه لا على ما هو التحقيق
من ان الموجودات من الازل الى الابد معلومة له

تعالى

تعالى ليس في علمه كان وكائن ويكون بل هي حاضرة
في اوقاتها ازلا وابدا لكون علمه مقدسا عن الزمان
بل الزمان بالنسبة الى علوم الممكنات ثم قال هكذا
ينبغي ان يقرر هذا المقام ويجتنب عما يسرح فيه
الاوهام انتهى وخلاصته ان الوجه المقدس بمعنى
المتعالي عن الزمان والدهر على ما حققه لا بمعنى الوجه الكلي
الوجه على ما زعم الطوسي وقال ان علمه تعالى بالجزئيات
المتغيرة بالآت جسمانية بل بنحو التعقل لا بطريق
التخيل والاحساس كما في علمنا فالاختلاف في نحو
الادراك لا في نحو المدرك فان الكلية والجزئية صفتان
للعلم وربما يوصف بهما المعلوم لكن باعتبار العلم فيرد
على هذا الجواب ان الجزئيات المتغيرة معلومة لله
تعالى بوجه كلي منحصر في الخارج فيها وانه تعالى يعلم
المعلومات لعلمه بعلتها ولا يرد شيء منهما على ما حققه
صاحب المحاكمات نعم يرد انه لا تعرض في هذا الجواب
لعلمه تعالى بالمعدومات الصرفة والمستحيلة بل
التعرض فيه انما كان بالحوادث الجزئية حسبما يقتضيه
الاشكال المشهور لانه ليس المقصود الا ان يجاب
عنه واما على الجواب الرابع وهو الجواب الذي
ذكره الجلال الدواني فبان يقال ان القول بان
علمه تعالى بالمعلومات الغير المتناهية واحد بسيط

٣ قوله بوجه كلي ومما توهم بعضهم من انه تعالى
يعلم طبائع الجزئيات واحكامها دون خصوصياتها
واصولها فباطل لا يصدر عن عاقل هـ منه

كما قالت الفلاسفة ان علمه تعالي بها اجمالي يرد
عليه ان العلم الاجمالي ليس علما بالفعل بل بالقوة
فيلزم المحذور وهو عدم كونه تعالي عالما في الازل
بالحوادث واجيب عنه بان العلم الاجمالي علم
بالفعل لا بالقوة وهو التعقل البسيط الذي يجعله
الفلاسفة مستفادا من المبادي العالية فلو لم يكن
العلم الاجمالي علما بالفعل لم تكن النفوس عالمة بالاشياء
وعاقلة اياها بما استفادته منها كما اذا علمنا جميع
الجزئيات والاحكام المندرجة تحت الكليات فانما معلو
لنا قبل التنبه بالاندراج علما بالقوة واما بعد التنبه
له فانها تكون معلومة بالفعل فالنتيجة في الشكل
الاول حاصلة في كبراه بالقوة ثم تستخرج الاحكا
الجزئية المندرجة فيها من القوة الي الفعل ولذلك
تسمي تلك المقدمة اصلا وقاعدة وقانونا وتلك
الاحكام الجزئية فروعا لها وكذلك اذا سئل من يعلم
مسئلة فانه يحضر الجواب في ذهنه دفعة ثم ياخذ
في تقريره فيلاحظه تفصيلا ففي ذهنه حال ما سئل
امر بسيط هو مبداء التفصيل **واما** علي الجواب
الخامس وهو جواب شارح الاشارات فبان يقال
ان القول بارتسام الصور في العقل الحاضر عنده
تعالي مع كونه مبنيا علي قول الفلاسفة يستلزم

احتياجه

احتياجه تعالي في علمه بالاشيا الي غيره وتاخر علمه تعالي
بها عن تعقل العقل اياها وهذا ان اللازمان شنعا
عند اهل الحق ولا يدفع الثاني كون المتاخر انيا
لازمانيا **واما** علي الجواب السادس وهو المنقول
في المواقف عن الفلاسفة فبان يقال انه جواب
باختيار الشق الثاني فمقتضاه عدم علمه تعالي
بالامور الغير المتناهية علما تصوريا او تصديقيا
الا ان يقال انه لا يضر لان غير المتناهي ليس من شانه
المعلومية والجهل عدم العلم لما من شانه المعلومية
كما ان المستحيل ليس من شانه المقدورية ولا
يلزم منه عجزه تعالي شانه وفيه خدشة لما قال
صاحب الطوالع في خطبته العليم الذي يحيط بما لا
يتناهي عدّه واحصاؤه **واما** علي الجواب التابع
وهو المنقول في المواقف ايضا فبان يقال ان وصف
اللاتناهي امر عارض لغير المتناهي وهو غير ما صدق
عليه انه غير متناه والنزاع انما وقع فيه لان
الموصوف باللاتناهي لا في ذلك المفهوم العارض
لانه موصوف بالوحدة فهو من قبيل اشتباه
العارض بالمعروض وبالجملة فالنزاع في غير المتناهي
تفصيلا لا اجمالا وما ذكرتم علم اجمالي بتصوري
لا نزاع فيه والاول غير متميز والثاني متميز فهذا

الجواب يشبه ان يكون باختيار الثاني بناء علي
انه لا يضر عدم العلم بما لا يتناهي وفيه خدشة
سابقة واما علي الجواب الثامن وهو ما في الموافق
ايضا فبان يقال انه عكس الجواب السابع وانه يستلزم
عدم علمه تعالي بالكل من حيث هو الكل لانه غير
متميز كما اعترف به فهو اختيار للشق الثاني من غير
دفع محذوره الا ان يلتزم بانه ليس من شانه المعلوم
ويرد عليه ما مر من خطبة الطوالع علي انه قابل
للعلم التصوري الا انه اجمالي واما علي الجواب
التاسع فبان يقال انه اختيار للشق الثاني كما
اعترف به ودفع المحذوره لكنه حمل العلم الوارد
في التردد علي معنى التصديق علي ما هو المتبادر
من العلم ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام فغير المتناهي
ليس بمعلوم بالعلم التصديقي ومعلوم بالعلم التصوري
ولو حمل العلم المذكور علي المعنى الاعم لامكن اختيار
الشق الاول لان غير المتناهي معلوم له بالعلم التصوري
ويرد علي الاول ما نقلناه من خطبة الطوالع وعلي
الثاني ان كان المراد التصور التفصيلي بان يتعلق بالامر
الغير المتناهي واحدا واحدا فنقول ان هذا التسند
باطل لانه يستلزم اما بطلان برهان التطبيق او
تناهي غير المتناهي وسيجيء بحث برهان التطبيق

مية

٣ معه ان المتناهي غير غير
المتناهي كما ان غير المتناهي
غير المتناهي منه

ان شاء الله تعالي واما علي الجواب العاشر وهو
جواب بعض المتكلمين فبان يقال لو كان علمه تعالي
بالحوادث وقت وجودها يلزم عدم علمه بها قبل
وجودها وهو خلاف ما عليه اهل السنة من انه تعالي
عالم في الازل بالحوادث وهذا الجواب اختيار للشق
الثاني من غير دفع محذوره وهو قبيح جدا
واما علي الجواب الحادي عشر المستفاد من كلام
ابي هاشم فبان يقال فيه تناقض علي ما قال الامام
الرازي فان المعلوم لا معنى له الا ما تعلق به العلم
فاذا قيل المستحيل يتعلق به العلم وليس هو بمعلوم
كان في قوة قولنا المستحيل متعلق للعلم وليس متعلقا
له وفيه ان للامدي له ان يصطلح علي ان متعلق
العلم اذا كان مستحيلا لا يسمى معلوما لكن لا فائدة
في هذا الاصطلاح وهذا الجواب ان سلم يكون باختيار
الشق الاول حيث اثبت علمه تعالي لكن ان قلنا
ان نفي المعلوم يستلزم نفي العلم يكون باختيار الثاني
وبالجملة هذا مذهب غريب مستبعد بل مستحيل
والعجب ان صاحب المواقف ايد كلام ابي هاشم
بعض التاييد

الفصل الرابع في بيان المختار

من الاجوبة المذكورة اقول ان ما ذكره المولى الدواني
من ان علمه تعالي بالامور الغير المتناهية واحد

بسيط اجمالي هو المختار في نظر العقل بعد ما حقق
ان العلم الاجمالي هو العلم بالفعل فلا يتوهم نقص في
صفة العلم مع عدم جريان برهان التطبيق فيه
لعدم التعدد في المعلوم بحسب علمه البسيط الاجمالي
وكذا لا يجري فيه برهان التضايف ثم المختار ما اجاب
به كثير من الاشاعرة لكنهم لم يتعرضوا لعلم تعالى
بالمستحيلات مع انها معلومة له تعالى عند اهل
الحق قال الامام الصابوني في الكفاية تعالى يعلم
المستحيل وانه لو خرج الى الاعيان كيف يكون وعلى
اي حال يوجد واستدل عليه بقوله تعالى ولو ردوا
لعادوا لما نهوا عنه انتهى الا ان يقال ان علمه تعالى
بالمستحيل داخل في قولهم كالعلم بالكليات لان
المستحيل يشبه الكلي في عدم الاتصاف بالوجود
الخارجي كما ان الكلي ليس بموجود في الخارج واستدل
عليه صاحب حكمة العين بقوله ان كل موجود في
الخارج مشخص ولا شيء من الكلي بمشخص فلا شيء
من الموجود في الخارج بكلي وهذا الدليل من الشكل
الثاني ينتج النتيجة المذكورة المنعكسة التي قولنا
لا شيء من الكلي بموجود في الخارج وهو الملط **الفصل**
الخامس في جريان برهان التطبيق وغيره في نعيم
الجنان المذكورة في ذلك الاشكال وغيره من الامور

ان الله

وهو الجلال الدواني منه

المتعاقبة اقول قال بعض الاجلة واعلم ان
مقدورات الله تعالى غير متناهية وكذا معلوماته
بالعلم الازلي فيجري فيهما برهان التطبيق فيلزم
تناهي كل منهما وهو خلاف قوله تعالى اكلها دايم
والا انتقض البرهان بهما ثم اجاب عنه بان المقدورات
والمعلومات بحسب علمه تعالى واحد بسيط فلا
يمكن التطبيق ومع قطع النظر عن علمه وبساطته
فالممكنات الحادثة على تقدير حدوث العالم لها
مبداء والحوادث الاستقبالية لا تبلغ مبلغ
اللاتناهي وان كانت غير واقفة عند حد تناهي متناهية
بحسب وجودها في الخارج واما الممكنات المعدومة
الغير المتناهية فلا ينتقض البرهان بها لكون الوجود
شرطا في جريان التطبيق وقيدنا الحوادث بقولنا
على تقدير حدوث العالم لانها على تقدير قدمه احاد
الغير المتناهية الماضية بالفعل متصفة بالوجود
الخارجي بالغة مبلغ اللاتناهي فيجري فيها التطبيق
انتهى وهذا التقرير مبني على ان الوجود الخارجي
كان شرطا في جريان التطبيق وقد زيفه المتكلمون
بانه جار في الامور المتعاقبة في الوجود فيلزم
اما التناهي وانتقاض البرهان وذلك لان التطبيق
في الوهم لا يقتضي الوجود الخارجي بل العقل بمعونة

ها

ان الامور الغير المتناهية المتعاقبة قد
ضبطوا الوجود الخارجي في الازمنة الغير المتناهية
وهذا يكفيهم هذا الضبط في التطبيق قال الامام الرازي
في المطالب العالية استقر راي بعد الافكار المتمادية
مدة اربعين سنة وتوالت على ذلك كافة من

الوهم اذا اخذ جملة من الحوادث المترقبة الي غير النهاية
وجملة اخري غير متناهية من الحوادث الذي قبل
مبداء الجملة الاولي او بعده وتوهم انطباق الجملة
الاولي علي مبداء الجملة الثانية ينطبق سايراحاد
الاولي علي سايراحاد الثانية فان كان بازاء كل واحد من
الزايد واحد من الناقص كان الناقص مثل الزايد
والا فيكون الناقص متناهيا والزايد لا يزيد عليه
الا بمتناه فالزايد علي المتناهي بقدر متناه متناه بلا
شبهة فتقتضي البرهان اما الانتهاء علي تقدير
عدمه واما مساواة الجزء الكل والاول باطل لقوله
تعالي الكلها دايم وكذا الثاني لان البديهة حاكمة
بان الكم مطلقا منفصلا كالعدد او متصلا غير قار
كالزمان والحركة او قارا كالخط والسطح والجسم التعليمي
يابي عن مساوات جزيه لكله فلا يخلص الاباس يقال
البرهان منتقض قال في المباحث المشرقية
وفي البرهان اشكال يتعسر علي حله وهو اذ يقال ان
اردتم بلزوم كون الناقص كالزايد علي تقديرهما
الي غير النهاية لزوم عدم تفاضلهما فاستحالة ممنوعة
اذ كل مقدارين لا نهاية لهما في جهة هما متساويان
في تلك الجهة بمعني سلب التفاضل عنهما في تلك
الجهة والتفاضل في المبدأ علي حاله ولا محذور فيه

واذا اردتم

وان اردتم لزوم تفاوتهما في حديهما في تلك الجهة علي ذلك
التقدير فاللزوم ممنوع لان التساوي يطلق
بالاشتراك علي معنيين احدهما تفاوتهما في حدود
المقدارين عند التطبيق وذلك اذا كان لهما حدود
وثانيهما هو سلب التفاضل عنهما في جهة وذلك اذا
لم يكن لهما حدود واذا حمل التساوي واللاتساوي علي
انهما في المقدار المحدود لم تكن العصمة حاصرة انتهي
والامام مع جلالته وعظم منصبه استصعب الجواب
عن انتقاض البرهان فابقي الغير المتناهي من نعيم
الجنان علي اللاتناهي فسقط ما اورده واجاب عنه
بعض الفضلا حيث قال اذ ما لزم من البرهان
وهو تناهي ما لا تناهي له انما لزم من لا تناهي السلسلة
ومن فصل عدد منها ومن توهم الانطباق ولا يلزم
من استحالة المجموع استحالة شيئ من اجزايه
كان مجموع قيام زيد وعدم قيامه محال وكل واحد
واحد ممكن واجاب بان المجموع اذا كان محالا فلابد
ان يكون شيئ من اجزايه او اجتماعهما محالا ونعلم
ان ما سوي عدم التناهي ليس بمحال انتهي فابقي
التناهي وهو باطل في نعيم الجنان لقوله الكلها دايم
اعلم ان ها هنا دليل اخر استخرجه بعض الفضلا
وهو ان يقال ان عدد نعيم الجنان اما زوج او فرد

وهو علي القوم في الشرح الجديد للتجريد من

مسئله

هو المستحيل المروي منه

وعلى الثاني نسقط واحدا منهما فالباقي يكون زوجا فكان
له نصف اذ لا معنى للزوج الا ما ينقسم بمتساويين
كان كل منهما نصفه فالنصف الذي في جانب المتناهي
متناه ضرورة انحصاره بين المبداء وبين المنتصف
ويلزم من تناهيه تناهي كله لان ضعف المتناهي
يكون متناهيا لا محالة ورد بان غير المتناهي لا يقبل
التنصيف ويلزم من تناهيه لا التربيع ولا ينقسم
الى اقسام متساوية مطلقا فتأمل وههنا
دليل يمكن ان يذكر على انتهاء ما لا نهاية له وهو ان
يقال ان بين الواحد من احاد نعيم الجنان وبين مجموعها
مجموعات غير متناهية بعضها جزء من بعض مثلا الواحد
جزء من الاثنين وهو جزء من الثلاثة وهكذا فيلزم
انحصار ما لا نهاية له وكان متنزع الاجزاء محصورا
بين حاصرين وهو محال فوجود امور غير متناهية
محال ورد بان تلك المجموعات ليس بعضها جزء من
بعض بل كل واحد منها جزء لنفس الجملة الغير المتناهية
كالاعداد فانه مركب من الاحاد لا من اعداد دونها
فكذا الحال في المعدودات فتدبر وههنا برهان
اخر يسمى برهان التضايف وتقريره فيما نحن فيه انه
لو تسلسل نعيم الجنان الى غير النهاية فاخذنا واحدا
من احاد السلسلة ونازلنا في احاد النعم الاستقبالية

فيتحقق

فيتحقق في عدد السابقيات والمسبوقيات فبقي سابقية الواحد
الذي اخذناه فيزيد عدد السابقيات الواقعة في السلسلة
على عدد المسبوقيات الواقعة فيها بواحد وهو باطل لانه
يستلزم ان لا يكون المتضايفان متساويين في الوجود
وذلك مناف لما اطبق عليه الكل وفيه ان هذا البرهان
يجري في حركات الافلاك والازمنة فان كل واحد منها
متاخر عما قبله والتقدم والتاخر متضايفان فانتقض
على راي الحكماء ان مراتب الاعداد الغير المتناهية
موجودة مفصلة في الملاء الاعلى فيجري فيها البرهان
فانتقض على كلا الرايين وههنا برهان يسمى
عرشيا وتقريره انه لو ترتب امور غير متناهية كان
بين مبداها وكل واحد من الذي بعده متناهيا
لان الكل لا يزيد على ما بين المبداء وكل واحد الا بالطرفين
واعترض عليه بان هذا البرهان حدسي ينبع اصاحب
القوة الحدسية المتشبهة لسكان العرش المجردة
عن جلابيب الابدان في التحدس وهذا وجه اشتهاره
بالبرهان العرشي ثم هذا البرهان لصاحب الاشراق
وهو الشيخ شهاب الدين المقتول والبرهان في اصطلاحه
اما عرشي او لوحي فالعرشي ما اخذ من قلبه والله وحي
ما اخذ من الكتب وهذا البرهان منقوض بما سبق
في انتقاض برهان التضايف على كلا الرايين وايضا

ان هذا البرهان كما مر حدسي فلا يكون حجة على الغير
كالوجدانيات والتجربيات والمتواترات قد ان ان
الاستراحة لطوطئ اسود المنقار قد نطق بهذا المقدار
من الاخبار فسبحة الاقطار فلله الحمد حمد الابرار
وعلى رسوله صلوة الاخيار
ما تفتحت الانوار والازهار
آمين يا رب
العالمين
آمين
تم